

## اقتصاد

البيع «بالأمانة».. يعود من جديد  
تجار يبيعون بضائعهم في  
صالات الحكومة «بالأمانة»

| علي محمود سليمان

طلب وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النذاف من مجلس إدارة المؤسسة السورية للتجارة والفاينين على عمل صالاتها ومنتجاتها ليعتاد الاستقرار بتوفير تشكيلة واسعة من جميع السلع والألبسة سواء من إنتاج القطاع العام أم الخاص وطرحها بأسعار مقبولة وتشجيعية تتلاءم وذوي الدخل المحدود بحيث تقوم بدورها المطلوب كمؤسسة تدخل إيجابياً.

وأشار النذاف خلال اجتماعه أمس مع كوادر المؤسسة السورية للتجارة إلى أهمية إفراح المجال أمام بعض أصحاب الشركات الغذائية ليقوموا بطرح وبيع منتجاتهم بالأمانة في صالات ومنتجات بيع المؤسسة بأسعار مضمبوطة وتقديم التسهيلات اللازمة لذلك حيث ستساهم هذه الخطوة بالتخلص من حلفاء الوساطة الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض في سعر السلعة.

وسوف تقوم المؤسسة السورية للتجارة بتخصيص ١٥ صالة في المحافظات كتجربة للبيع بالأمانة ليتم تعميمها على باقي الصالات والمحافظات كافة في حال تم نجاحها وانعكست على مصلحة المواطنين إيجابياً.

وفي هذا السياق أوضح مدير المؤسسة السورية للتجارة أحمد نجم لـ«الوطن» أن البيع بالأمانة من خلال صالات السورية للتجارة كان يتم سابقاً ولكن نتيجة الظروف الاقتصادية في ذلك الوقت لم يشهد إقبالاً كبيراً نتيجة تخوف التجار. ولكن الوضع حالياً اختلف وشهد نشاطاً اقتصادياً مع استقرار أمني وتحسن في حركة التجارة ما يشجع التجار على وضع بضائعهم للبيع بالأمانة.

وبين نجم أن السلع والمواد التي تباع بالأمانة ستكون المواد الغذائية المحلية سواء المستوردة أم الصنعة محلياً، أما بالنسبة للخضراوات والفواكه واللحوم فلا يمكن أن توضع بالأمانة فهي تتعرض للتلوث وتقلبات الأسعار حسب العرض والطلب. بالإضافة إلى حصول المؤسسة على نسب من المبيع تبلغ ٣ بالمئة مستحق إيرادات جديدة.

وأشار إلى أن المؤسسة وضعت شروطاً على التجار بأن تكون أسعار السلع المعروضة أقل من مثيلاتها في السوق ليتم بيعها بالأمانة، وهذا الأمر في مصلحة التجار كون من يعرض منتجاتها هو المستورد الرئيسي أو المصنع للسلعة، وبذلك يكون كسر حلقات الوساطة التجارية وبهذه الحالة يتم توفير النسب التي تحصل عليها هذه الحلقات ما يساهم في تخفيض سعر السلع المعروضة، ولتتجنب إلى أن المؤسسة على استعاد لوضع الألبسة للبيع بالأمانة إن تقدم التجار المستوردون أو المصنعون المحليون بهذا الطلب.

| عبد الهادي شباط

رغم أن المصرف التجاري السوري طرح حزمة متنوعة من القروض الاستهلاكية وقروض التجهيز مثل القرض الشخصي وقرض الترميم وقرض التعليم والقرض المهني، إلا أن القرض الشخصي كان صاحب الصدى الأكبر في الشارع، وظهر ذلك عبر حالة التفاعل التي سجلتها وسائل التواصل الاجتماعي حوله، وسط حالة واسعة من اللغط حول هذا القرض وتفصيله والشريحة التي يمكنها الاستفادة منه.

ولمحاولة إيضاح الأمر التقت «الوطن» المدير العام للمصرف التجاري السوري علي يوسف الذي بين أن القرض الشخصي جاء ضمن حزمة مهمة من المنتجات المصرفية، طرحها التجاري السوري مؤخراً بناء على دراسات وحالة سير وتحليل لسوق، وبما يتواءم مع الظروف الحالية ومتطلبات مشروع الإعمار في سورية، وبالتناغم مع التوجهات الحكومية في ذلك.

وأن هذا القرض لا يتصدر أولويات وغايات التجاري السوري، بحسب يوسف، وإنما يأتي في سياق الدور الاجتماعي للمصرف، علماً بأنه تال مساحة واسعة من اهتمامات المواطنين في الشارع عبر كمال الأسئلة والاستفسارات الكبيرة التي وصلت للمصرف خلال الأيام الأخيرة. وأوضح أن القرض الشخصي كما أعلن عنه المصرف التجاري يكون إما بضمانة رواتب موظفين كغلاء بعد أقصى مليوني ليرة سورية لمدة ٥ سنوات، أو بضمانة عقارية تغطي ٢٠٠ بالمئة، بعد أقصى ١٠ ملايين ليرة سورية لمدة ١٠ سنوات.

وأن هذا القرض يتمتع بالعديد من المزايا والمرونة منها طبيعة الإضافات التي يتم احتسابها إضافة لنسبة ٤٠ بالمئة من الأجر المقطوع، فيمكن احتساب كل التعويضات التي يحصل عليها طالب القرض واحتساب وسطي الحوافز الشهرية التي يحصل عليها، وهو يشكل حالة خلافية لما هو معمول به في بقية القطاعات المصرفية. واعتبر أن قبول الضمانة العقارية يمثل مرونة

## مدير عام «التجاري» يقول كلمته في القرض الشخصي

## موظف براتب ٢٠ ألفاً شهرياً يمكنه الحصول على

## قرض ١,٦ مليون ليرة في حال وفر ضمانة عقارية

٢٢

احتسبنا كل  
التعويضات والحوافز  
الشهرية والتعويض  
المعيشي لدعم قيمة  
القرض

وفي حال المثال الثاني الأجر الشهري ٤٥ ألف ليرة يكون نسبة ٤٠ بالمئة من الأجر يساوي ١٨ ألف ليرة يضاف له التعويض المعيشي ١١,٥ ألف ليرة ليصبح قيمة القسط المطلوب الممكن لدينا ٢٩٣٠٠ ليرة وهو القسط المطلوب للحصول على قرض ٢ مليون ليرة لمدة عشر سنوات مع وجود ضمانة عقارية، وأنه في المحصلة تبقى الضمانة العقارية واحتساب التعويضات والحوافز الشهرية مزايا غير متوافرة في القروض الشخصية المشابهة، مع العلم بأن الضمانة العقارية هي خيار لمن تتوافر عنده ليستطيع الحصول على سقف يصل لـ ١٠ ملايين ليرة لمدة عشر سنوات دون أن يتقيد المقرض بتحقيق غاية محددة من القرض، وهو ما يمنحه مرونة أوسع لطبيعة الاستفادة منه.

وعند التوقف مع المدير العام عند حالة عدم توافر الضمانة العقارية، بين أن إضافة مختلف التعويضات ومتوسط الحوافز الشهرية والتعويض المعيشي بشكل كامل هو عامل تقليل لحصول الزبون على قيمة أعلى من القرض قدر المستطاع مع فتح السقف دون ضمانة عقارية لحدود مليوني ليرة.

إضافة في هذا القرض لجهة ما تسمح به هذه الضمانة من الوصول لسقف القرض في حال لم تكف نسبة الاقتطاع المسموح بها ٤٠ بالمئة، مضافاً لها كل التعويضات والحوافز حيث تنتج هذه الضمانة الوصول لسقف القرض وتخفيض القسط الشهري، عبر تمديد فترة السداد لتصل نحو عشر سنوات، وأن الضمانة العقارية تمثل حلاً للكثير من الحالات التي لا يتمكن بها طالب القرض تأمين كغلاء.

وحول شريحة المستفيدين من القرض إذ يجب أن يتجاوز الأجر الشهري لطالب هذا القرض قيمة ٩٠ ألف ليرة شهرياً حتى يتمكن من الحصول عليه، أوضح المدير عدم دقة ذلك عبر مثالين لموظفين الأول المدير عدم دقة ذلك عبر ٣٠ ألف ليرة والأخر ٤٥ ألف ليرة. ففي الحالة الأولى عنده مرتب شهري بقيمة ٣٠ ألف ليرة يكون قيمة ٤٠ بالمئة من الراتب هو ١٢ ألف ليرة يضاف لها ١١٥٠٠ التعويض المعيشي ليكون مجمل المبلغ الشهري الذي سيدين عليه القرض هو ٢٣٥٠٠ ليرة، يمكنه ذلك من الحصول على قرض بقيمة ١,٦ مليون ليرة لمدة عشر سنوات مع تقديم ضمانة عقارية.

## رئيس الحكومة يحدّر

## الجهات العامة من

## عدم الالتزام بالشفافية

## في إعداد المناقصات

| صالح حميدي

حذر رئيس مجلس الوزراء عماد خميس الجهات العامة من عدم التقيد الكامل بالبلاغات الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء الخاصة بالمناقصات ودفاتر الشروط الفنية المعدة من قبل اللجان الفنية في تلك الجهات.

وقد حضر رئيس الحكومة في كتاب بهذا الخصوص موجه إلى الجهات العامة كافة «حصلت» على نسخة (منه) عدم وضع شروط فنية أو مواصفات تفصيلية أو دقيقة ضمن دفاتر الشروط الخاصة بالمناقصات وطلبات العروض.

كتاب رئيس الوزراء بين أن من شأن هذه الشروط المساهمة في حصر هذه المناقصات بجهات معينة أو في تحديد بلد المنشأ، الأمر الذي يتعارض مع الغاية المرجوة منها، والمتثلة في إفراح المجال للحصول على أفضل العروض فنياً ومالياً وبما يحقق المصلحة العامة وينسجم مع الأحكام القانونية النافذة.

وشدد رئيس الحكومة على ضرورة إعداد دفاتر الشروط الفنية الخاصة بما يحقق الغاية المطلوبة منها، ويجسد مبدأ الشفافية، ويضمن الحياد الموضوعية، ويفسح المجال للجمع دون حصرها بجهة معينة، ودعا للتقيد ببلاغاتها بهذا الخصوص عند إعداد دفاتر الشروط الفنية الخاصة وتحديد المواصفات المطلوبة.

الكتاب تضمن أيضاً ضرورة تطبيق البلاغ على المناقصات وطلبات العروض الحالية التي لم يصدق فيها محضر المناقصة المتضمن تحديد المتعهد المرشح وبياد النظر في دفاتر الشروط الفنية الخاصة بالمخالفة لأحكام هذه البلاغ وهي البلاغ رقم ٢٦/ تاريخ ٢٠١٣/١١/٢٤ و٢٠١٣/١١/٢٤ و١٣/ تاريخ ٢٠١٢/٥/٢٠ و١٢/ تاريخ ٢٠١٠/٧/١٠ و١٢/ تاريخ ٢٠١٨/٨/٢٤ على أن يكون السجل التجاري أو الصناعي أو دفاتر الشروط الفنية.

واعتبر أن معدلات الفائدة السنوية المطبقة على حزمة القروض التي طرحها تنافسية وهي الأدنى بين المصارف العاملة في السوق السورية، مع حالة توجه عامة لدى المصرف في التوجه نحو تخفيض معدلات الفوائد بما يساهم ويصيب في مصلحة أصحاب الدخل المحدود. وحسب المدير العام فإن من يحق له الحصول على هذا القرض الشخصي هم موظفو القطاع العام المبتعثون على الملاك منذ سنة على الأقل والمتعاقدون مع القطاع العام لمدة ثلاث سنوات متتالية على الأقل والذين تم تعيينهم حديثاً، وموظفو القطاع الخاص المسجلون بالناميات له سنوات متواصلة وأصحاب المهن على أن يكون متنسباً للقائمة منذ سنتين على الأقل، والمتقاعد الموطن راتبه لدى المصرف التجاري السوري ولا يتجاوز الـ ٦٠ عاماً في نهاية القرض، والعسكريون على أن يتم تقديم كغلاء مدني على رأس عمله موطن راتبه لدى التجاري، ومثبت منذ سنة على الأقل، وأصحاب الشركات والمهن الحرة والحرف على أن يكون السجل التجاري أو الصناعي أو الحرفي مفتوحاً منذ مدة لا تقل عن سنتين.

بنك بيبيلوس سورية  
مصرفك مدى الحياة

## رأس المال المدفوع: ٦.١٢٠.٠٠٠.٠٠٠ ليرة سورية

الشعلان - شارع أمين لطفي الحافظ - تلفون: ٩٢٩٢ ٠١١ فاكس: ٣٣٤٨٢٠٥ ٠١١ ص.ب. ٥٤٢٤، دمشق - سوريا.

خاص بشركات مساهمة وفروع الشركات الأجنبية

Association of Syrian  
Certified Accountants

شهادة محاسب قانني

جمعية المحاسبين القانونيين  
في سوريةتقرير ملققي الحسابات المستقلين  
إلى مساهمي بنك بيبيلوس سورية ش.م.ج  
تقرير حول تنفيذ البيئات المالية (تمت)الراي  
لقد فحصنا البيئات المالية المرهفة لبيانات بنك بيبيلوس سورية ش.م.ج (البيانات) والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2018، وبيانات الدخل والذلل الشغل والتغيرات في حقوق الملكية والتكفات التقفية للسنة المنتهية في تلك التاريخ، والبيانات حول البيئات المالية بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن البيئات المالية المرهفة تظهر بجدارة من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للبيانات كما في 31 كانون الأول 2018، وأدلة البري وثقتة التقفية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لأسس الإعداد والسياسات المحاسبية المبينة في الإيضاح رقم 2 حول البيئات المالية.

أسس الراي  
لقد فحصنا وتنقح وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير موصحة في فترة «مسؤوليات ملققي الحسابات حول تنفيذ البيئات المالية» في تقريرنا. إننا مستقون عن البنك وفقاً لتواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة من مجلس قواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين «IESBA Code»، وقواعد المهنيك ذات الصلة بتقينا البيئات المالية في الجمهورية العربية السورية، وقد فحصنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتواعد المتكورة. في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء رأينا.أمر أخرى  
- بعد قرار مجلس المحاسبة والتدقيق في جلسته رقم 1 لعام 2018، أصدرت هيئة الأوراق والأوراق المالية السورية التسميم رقم 13 بتاريخ 25 شباط 2018 والمتضمن لتبليغ المعجر الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 «الأدوات المالية» وبناء عليه قد تم البنك بإصدار البيئات المالية وفقاً لأسس الإعداد والبيانات المحاسبية المبينة في الإيضاح رقم 2 حول البيئات المالية وفقاً لتدقيقاً مع قرار هيئة الأوراق والأوراق المالية السورية بهذا الخصوص.

- لقد تم تدقيق البيئات المالية للبيانات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 من بين ملققي حسابات أخرى، والذي أصدر رأياً غير مؤهل حول تلك البيئات المالية بتاريخ 29 آذار 2018.

الأمور الهامة في التدقيق  
الأمور الهامة في التدقيق هي تلك الأمور التي كانت، بحسب تفتيرنا المهني، الأكثر أهمية خلال تنفيذنا للبيئات المالية للسنة المالية. تم تفرار هذه الأمور في سياق تنفيذنا للبيئات المالية ككل وخلال تكوين الراي حولها، ولنا إلمام رأياً متصلاً حول هذه الأمور. وفقاً لتقاليد كمال لير من الأمور المتكورة أثناء تم تقييم وصف لتقريف التي علاج بها تنفيذنا تلك الأمر ضمن ذلك السياق.

لقد فحصنا وتنقح وفقاً للمعايير المتكورة في فترة مسؤوليات ملققي الحسابات حول تنفيذ البيئات المالية في تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بهذه الأمور. بناء على ذلك، نحسن تقديراً لقيمنا لبرامج مسممة لتأشجعة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيئات المالية. تفرغ نتقح إجراءات التدقيق التي فحصنا بها بما في ذلك الإجراءات التي فحصنا بها لمعالجة الأمور المتكورة أثناء الأساس لرأينا حول البيئات المالية المرهفة.

اسم  
شركة حصرية ومشاركوه بارنتس ويونغ  
(المحدودة المسؤولية)  
محاسبون قانونيون ومستشارون أصال

رقم الترخيص / 3/ش

رقم ٥٣٢٤

تقرير ملققي الحسابات المستقلين  
إلى مساهمي بنك بيبيلوس سورية ش.م.ج (تمت)  
تقرير حول تنفيذ البيئات المالية (تمت)  
الأمور الهامة في التدقيق (تمت)

الأمور الهامة في التدقيق	لماذا تعتبر بلغة الأهمية	كيف علج تنفيذنا الأمور الهامة في التدقيق
مخمس الغفل التهيبات الاستهائية	لماذا تعتبر بلغة الأهمية يعتبر انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية وتحديد مدى كفاية خصصات الغفلن قيمة التسهيلات الائتمانية خاضعاً للحكم الشخصي لسبب استخدام الإجهاد والتغيرات من قبل الإدارة، حيث أنه من الممكن أن يتولد الغفلن في القيمة دون أن يتواجد خصصات /خصصات الغفلن قيمة معقول وفقاً للسياسات المحاسبية المبينة في البنك والمبينة في الإيضاح رقم 2 حول البيئات المالية، ويعودج القرائين والشروطات التقفية وفقاً لذلك، فإن التسهيلات الائتمانية قد تكون مدرجة بقيمة أعلى من قيمة المبلغ التقفوية الممكن استردادها وبناء عليه، بعد إجراء اختبار انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية أولاً مهما في التدقيق. تقدم الإصاحات 6 و16 و32.2 حول البيئات المالية لتفصيل أكثر حول هذا الأمر.	كيف علج تنفيذنا الأمور الهامة في التدقيق تضمنت إجراءات تدقيقنا، من بين الإجراءات الأخرى، تقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود الغفلن في القيمة على التسهيلات الائتمانية من خلال اختبار حيلات من التسهيلات الائتمانية بناء على حكمنا. قلنا أيضاً بتقييم ما إذا كانت خصصات الغفلن قيمة مناسبة للمخاطر الائتمانية. قد حدثت بشكل معقول وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة في البنك والمبينة في والشروطات التقفية. الإيضاح رقم 2 حول البيئات المالية، وحسب القرائين والبيانات الأخرى، قلنا أيضاً بإجراء اختبار تحفيلية على المعطلة الائتمانية، ومراجعة الخسبب المصصات بناء على فرضيات الإدارة والقرائين، وفقاً لتقييم كفاية هذه المصصات بالإضافة إلى ذلك، قلنا بالخط معين الاختبار وتقييم إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بالموافقة والشهول والكامنة والتسوية للتسهيلات الائتمانية، وذلك المتعلقة بأخبار المصصات الائتمانية، وكذلك تقييم مدى فعالية الإجراءات الهامة المتبعة في تحديد التسهيلات الائتمانية التي تمنع انخفاض في القيمة والمصصات المطلوبة لتغطيتها. قلنا أيضاً بتقييم ما إذا كانت فصصات البيئات المالية تكفي بشكل كاف من تعرض البنك لمخاطر الائتمان كما قلنا بمراجعة اختبارات الجهد على المعطلة الائتمانية وتقييم معقولة لتغيرات والفرضيات المستخدمة من الإدارة.

معلومات أخرى واردة في التقرير السنوي للبيانات لعام 2018، خلاف البيئات المالية وتقريرنا حولها. إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. يتوقع أن يكون التقرير السنوي شاملاً لنا بعد تدقيق تقرير التدقيق هنا.

لا يعطي رأينا حول البيئات المالية المتضمنات الأخرى، كما لنا لا وندي أي شكل من أشكال التأكيد بهذا الخصوص.

أيما يتعلّق بتنفيذنا للبيئات المالية، فإن مسؤوليتنا تتسرح في قراءة المعلومات الأخرى عند توفرها، وعند القيام بذلك في عملية التدقيق أو تدوير بلها خلطلة بشكل جوهري.

مسؤوليات الإدارة والملققين بالمحكمة في البيئات المالية  
مسؤولياتنا في السؤولة عن إعداد البيئات المالية وعرضها بصورة عابرة وفقاً لأسس الإعداد والسياسات المحاسبية المبينة في الإيضاح رقم 2 حول البيئات المالية، بالإضافة إلى تحديد نظم الرقابة الداخلي الضروري لإصدار بيانات مالية خلية من الأخطاء، الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ.

بعد إصدار البيئات المالية، فإن المسؤولية عن تقييم مدى قدرة البنك على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية، والإيضاح عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية عندما يتطلب الأمر ذلك، وإستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبى إلا إذا كان لدى الإدارة اليقظة في تصفية البنك أو التوقف عن العمل، أو ليس لديها دليل واقعي سوى التقييم بذلك.

إن الملققين بالحكومة مسؤولون عن الإشراف على إعداد عملية التدقيق السنوي للبيانات.

تقرير ملققي الحسابات المستقلين  
إلى مساهمي بنك بيبيلوس سورية ش.م.ج (تمت)  
تقرير حول تنفيذ البيئات المالية (تمت)

مسؤوليات ملققي الحسابات حول تنفيذ البيئات المالية  
تعد ادعائنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيئات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد مهني، لكنه ليس ضمانة على أن التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكشف الخطأ الجوهري دائماً عند وجوده. قد تحدث الأخطاء عن احتيال أو عن خطأ وتعتبر جوهرياً إذا كانت، بشكل فردي أو مجعوماً، من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيئات المالية.

أثناء التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق قلنا بتقوم بتدقيق المهني ونبتي على شك المهني خلال عملية التدقيق. كذلك قلنا بتقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيئات المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال أكبر من المخاطر الناتجة عن خطأ، إذ إن الاحتيال قد ينتج عن توطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تعوير لإجراءات الرقابة.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأصقل التدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي للبيانات.
- تقييم مدى ملائمة لسياسات المحاسبة المتبعة ومعقولة التغييرات المحاسبية والإصاحات ذات الصلة لمدة من قبل الإدارة.
- التوسل إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ومدى وجود شك جوهري متعلق بلحاظ أو ظروف قد تدبر شكوكاً جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار كشركة مستمرة.
- وإننا ندين لنا بوجود شك جوهري، فإن علينا أن نقت الإتهام في تقريرنا إلى الإصاحات ذات الصلة في البيئات المالية، أو نمدل رأينا إذا كانت هذه الإصاحات غير كافية. إن استنتاجنا تقفوية على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف البنك عن الاستمرار كشركة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيئات المالية، بما في ذلك الإصاحات، وإيما إذا كانت البيئات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بشكل يتفق للمرض الماليين.

نقوم بإبلاغ الملققين بالحكومة، من بين عدة أمور، بتساق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف جوهرياً في نظام الرقابة الداخلية نتحدثها خلال عملية التدقيق.

كذلك نقوم أيضاً بتزويد الملققين بالحكومة ببيان يتضمن التزامنا بقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، ولنا تواصل معهم حول كافة الملاحظات والأمر الأخرى التي قد يعتقد أنها تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات الاحترازية إن لزم الأمر.

من بين المسائل التي تم التواصل بخصوصها مع الملققين بالحكومة، قلنا لحد الأمر الأكثر أهمية في عملية تنفيذ البيئات المالية للسنة المالية، وبالتالي تم تصحيحها في تقريرنا ضمن الأمور الهامة في التدقيق. نقوم بتوضيف هذه الأمور في تقريرنا ما لم نحل الأنظمة والقوانين دون الإصاح الطلبي عن أي منها، أو في الحالات الباردة جداً، عندما نرى أن الأمر لا ينبغي أن يتم الإصاح عنه في تقريرنا لأن المخواب السلبية لنك تفرق أن تزيد عن المنفع المتوقعة للمسئلة المبينة من هذا الإصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية  
- إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من عدم تجمد البنك مع أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأوراق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة بمهنا بالبيانات المالية.  
- يحتفظ البنك بتقود وسيولات محاسبية مسؤولة، وإن البيئات المالية المرهفة متعلقة معها ونوصي بمسألةها عليها.

عدم إقرار خسة  
الكثورة عند خرة حصرية  
من شركة حصرية ومشاركوه بارنتس ويونغ  
محدودة المسؤولية  
ترخيص ٣/ش

تمثلن - الجمهورية العربية السورية  
14 نيسان 2019